



## الإبعاد الأخلاقية والاجتماعية للتدقيق الخارجي وأثرها على مستخدمي التقارير المالية دراسة تطبيقية لمستخدمي القوائم المالية

م. لآلى محمد حافظ

الكلية التقنية الإدارية / الكوفة

### المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير الإبعاد الاخلاقية لتدقيق الخارجيين على مستخدمي التقارير المالية في محافظة النجف والتعرف على اهم العوامل التي تعزز من زيادة الثقة في القوائم المالية المدققة . لتحقيق هدف الدراسة، استعانت الباحثة بدراسات سابقة تناولت الجانب الأخلاقي لمراقب الحسابات ،فضلاً عن الاطلاع على كتب ومصادر أخرى تتعلق بموضوع بحث ، بالإضافة إلى قيامها بأجراء دراسة ميدانية عن طريق اجراء المقابلات الشخصية مع من هم في مستوى اتخاذ القرار و تعرفت على آراءهم حول اعمال مدققي حسابات الخارجيين من القطاع الخاص .

كما تم إعداد استبانة موزعة على المستفيدين من خدمة المدقق في محافظة النجف وهم: العاملين بالمصارف و العاملين بهيئة الضريبة والشركات الخاصة و عينة من الهيئات و المنظمات الحكومية. خلصت الدراسة الى وجود الارتباط بين الابعاد الاخلاقية و الاجتماعية ما بين الثقة مستخدمي بالبيانات المالية حيث كان الارتباط موجب اذ يبلغ 63,8% مما يعزز صحة الفرضية. وقد اقترحت الباحثة في النهاية مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تحث مراقبي الحسابات للتمسك بالأخلاقيات المهنية .

على مكاتب التدقيق اختيار المساعدين ممن يتوافر لديهم درجة كافية من التأهيل ومواكبة التطورات الحديثة للمهنة. على مدقق الحسابات الاشراف على عاملين معيته من المساعدين وعلى ان يعد سياسة لتوجيه وأشراف ومتابعة اعمالهم على جميع المستويات حتى تتوفر قناعه معقولة بأن العمل المنجز يتم بمعايير الجودة المناسبة. على المنظمات والجمعيات المهنية القيام بالبحث عن وسائل جديدة لضبط أخلاقيات المهنة فضلا عن تطوير وتعديل معايير التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية المعمول بها حاليا بشكل يقلل الخيارات الكثيرة التي تمكن المتلاعبين من استغلالها بشكل مخالف، أو بمعنى آخر تطوير او إنشاء دستور لأداء وأخلاقيات المهنة.



### **Abstract**

This study aimed to describe the impact of ethical dimensions of external auditing for users of financial reports in Najaf and to identify the most important factors that promote increased confidence in audited financial statements

To achieve the objective of the study, the researcher used the earlier studies dealt with the moral aspect of the controller, as well as books and other sources related to the subject, in addition to a field study by conducting personal interviews with those in the decision-making level and know their views on the work of the external auditors of the private sector.

Also been prepared identifying beneficiaries of distributed service checker in Najaf and they ,Employees of banks and employees of private companies and tax authority and a sample of bodies and governmental organizations.

The study found a link between social and ethical dimensions of trust users of financial statements with positive link was at 63.8%, which strengthens the hypothesis.

The researcher has proposed that at the end of a set of recommendations that will urge Auditors to uphold professional ethics.

The audit offices choose helpers who have a sufficient degree of rehabilitation and keep abreast of developments for the modern profession.

The auditor supervises two sultans of assistants and to prepare a policy for guidance and supervision and follow-up actions at all levels to have a reasonable belief that the work performed is appropriate quality standards.

Organizations and professional associations to search for new ways to adjust the ethics as well as the development and modification of audit standards and international accounting standards currently in place to reduce the many options that enable the manipulators of the exploited illegally, or in other words the development or establishment of Constitution for performance and ethics.



## مقدمة

للتدقيق دورا مهما يظهر فيه انه وسيلة تخدم جهات كثيرة في المجتمع، باعتبار التدقيق هو مجموعة من الطرق و المقاييس والإجراءات المتناسقة اللازمة للوقوف على مدى التزام المحاسبين في المنشآت المختلفة بالقواعد و المفاهيم و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

لتحقيق الكفاءة في عملية استخدام موارد وأصول المنشأة بما يتفق وأهدافها<sup>(1)</sup> (الحيالي 2007)، و التحقق من صحة التزاماتها اتجاه الغير اذ وهناك جهات عديدة تعتمد اعتمادا كبيرا على المعلومات المالية التي يصادق عليها مدقق الحسابات الخارجي، وتثق بها، إلا ان هناك تدني النظرة الاجتماعية بشكل عام لمهنة التدقيق بسبب سلوكيات بعض العاملين المهنة،

إذ تعتقد كثير من الفئات التي تتعامل مع المدقق على أنه وسيلة من وسائل التهرب الضريبي أكثر من كونه يعزز في نظام المعلومات التي هي مفيدة لاتخاذ وترشيد القرارات المالية . لذا رغبتنا في هذا البحث التعرف على رأي مستخدمي القوائم المالية و مدى التزام المدقق الخارجي بقواعد الأخلاقيات المهنة "لمهنة التدقيق" .

تتجه الدراسة الحالية إلى تناول الإبعاد الأخلاقية والاجتماعية للمدقق، وبالتالي فإن أخلاقيات بشكل عام هي من أهم العوامل المؤثرة على مصداقيته، فالتزامه بمستوى أخلاقي عالٍ يتمتع بالنزاهة ويمتنع عن كل ما يسيء إلى المهنة ، و يكسبه ثقة الجمهور وتصديقه له ان قيمة او أهمية الدور المهني للمدقق بالنسبة للمجتمع قد تتحدد من خلال مسؤولياته اتجاه مستخدمي التقارير المالية التي تزودهم بالمعلومات المفيدة عن الوضع المالي والأداء والأسلوب المالي المتبع لهؤلاء الأشخاص الخارجين .

من خلال النشرات السنوية للميزانية العمومية Balance Sheet، كشف الدخل Statement of Income، وقائمة التدفقات المالية Statement of Cash Flow وملاحظات التقارير السنوية Balance Sheet Note بعد المصادقة عليها من مدقق الحسابات .

أنه من المهم أن نتذكر أن هذه القوائم المالية لا تلبى حاجيات نوعية لكل مستخدمي القوائم المالية ولكن في الغالب تؤدي الغرض من احتياجات غالبية مستخدمي القوائم المالية Users of Financial Statements او المستفيدين الأساسيين من التقارير المالية، حيث لا توجد لديهم القوة لطلب المعلومات من المنشأة بل عليهم استخدام المعلومات التي يتم تزويدهم بها.

مستخدمي القوائم المالية يتنوعون حسب الحاجة للمعلومات المطلوبة منهم :

1- المستثمرين : هم المستخدمين الأساسيين من يحتاج للمعلومات باعتبار المحاسبة (هي وسيلة لقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لمستخدمي هذه المعلومات ،بافضل مجالات التقدير الشخصي في اتخاذ القرارات) (A.A.A1966),p.1, (2) لتقرير إذا كانت الشركة تستحق الاستثمار هل يشترون او يبيعون استثماراتهم ما هو حجم الربحية هل أداء الإدارة مرضي.

2- المقرضين: يحتاجوا للمعلومات لغرض تقرير إذا كان يتوجب عليه الموافقة على إقراض المنشأة فهم يحتاجون لمعلومات عن السيولة والتدفقات المالية.



3- الزبائن : يحتاجون لمعلومات عن مدى قابلية هذه المنشأة او الوحدة الاقتصادية بتزويدهم على المدى الطويل بالخدمات ،وهل لدى الشركة القدرة على الاستمرارية في تزويد الخدمات .

4- إدارة المنشأة: تعتمد إدارة المنشأة على المعلومات المحاسبية التي اعتمدت من مدقق الحسابات المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه المعلومات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها، إذ تعتبر وسيلة كون أن الإدارة قد مارست عملها بنجاح، هذا يدعم موقف مجلس الإدارة مما يزيد ثقة المالكين بهم و تجديد انتخابهم ،و يهتمون بتلك المعلومات من اجل الاستقرار والريحية وقدرتهم على توفير الوظائف في المستقبل ، استقرار الوظيفة واستلام راتب الموظف مهم وهو يتحقق من خلال الربحية والتدفقات النقدية

5- الحكومة: يحتاجوا للمعلومات عن مدى قدرة الشركات في رفع الدخل القومي وقدرة الشركات على توفير فرص عمل للمواطنين وعلى سداد الضرائب.

محتوى البحث يتكون من ثلاث مباحث:

المبحث الاول: منهجية البحث و الدراسات السابقة

المبحث الثاني: الابعاد الاخلاقية والاجتماعية

المبحث الثالث: الجانب الميداني عبر دراسة وتحليل الباحثة للبيانات والمعلومات المتعلقة بفرضيات البحث.

المبحث الرابع : الاستنتاجات و التوصيات

### المبحث الاول :- منهجية البحث و الدراسات السابقة

#### اولا- منهجية البحث

اهمية البحث:

أهمية الدراسة تكمن من خلال محاولة الباحثة بيان مقومات الابعاد الأخلاقية لمهنة التدقيق ،اثرها على جودة الاداء المدقق اتجاه المجتمع الذي يتكون من العملاء، مانحي الائتمان، الهيئات الحكومية، أصحاب الأعمال، المستثمرين، وغيرهم من المستفيدين الذين يعتمدون على موضوعية وأمانة. وهذا الاعتماد يفرض عليهم مسؤولية عامة تجاه المجتمع.. وأن يسعى بشكل مستمرة لإظهار تقانيه في تقديم أفضل أداء مهني حفاظا على ثقة المجتمع في المهنة.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان مدى التزام المدققين الخارجيين بالابعاد الاخلاقيات للمهنة ،المتتمثلة بمدى التزامه بالمعايير التدقيقية و القواعد السلوك المهني واي تشريعات تلزمه بذلك ،والمحافظة على مصلحة المجتمع واحترام وثقته .

2- التعرف على أثر القوانين المنظمة لمهنة التدقيق و على مدى التزام المدقق بقواعد السلوك المهني بها.



## مشكلة البحث :

إن اسباب نجاح مهنة التدقيق هي الثقة في التقارير المالية المدققة، ونظرا لعدم تقييد بعض مدققي الحسابات بقواعد السلوك المهني، وانعكاسات ذلك على أدائهم في إنجاز مهام التدقيق الموكلة إليهم. حيث ان اغلبية العاملين في مجال التدقيق هم يعملون لدى مدققين مجازين مكاتبهم في بغداد، مما أدى ان بعضهم لا يبذلوا العناية المهنية المطلوبة، وقد يجهل البعض الآخر، القواعد الخاصة بالمهنة، او يحابي اصحاب العمل .

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤالين التاليين :

1. ما مدى تقييد مدققي الحسابات القانونيين بالأبعاد الأخلاقية مهنة التدقيق المتمثلة ( بالتزامه بالمعايير التدقيقية و قواعد السلوك المهني والقوانين المنظم للمهنة)؟
2. ما مدى ثقة مستخدمي التقارير المالية بعد المصادقة عليها من مدقق الحسابات القانوني ؟

### فرضيات الدراسة:

بناء على عناصر المشكلة المحددة سابقاً، تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية التي تم صياغتها على النحو الآتي:

**الفرضية الأولى:** هناك علاقة وثيق معنوية بين الإبعاد الأخلاقية لمدقق الحسابات المتمثلة بالتزامه بقواعد السلوك المهني، المعايير الرقابية، القوانين المنظمة للمهنة و ثقة مستخدمي البيانات (المجتمع) **الفرضية الثانية:** أداء عمل المدقق بمستوى يحظى بثقة مستخدمي القوائم المالية بكافة فئاته.

### أسلوب البحث

يعتمد البحث على أسلوبين لدراسة تحقيق الهدف من البحث واختبار الفرضيات التي يقوم عليها.

- 1- الجانب النظري: تضمن مسحاً للدراسات السابقة المتعلقة بأخلاقيات العمل الرقابي وفي محيطات مهنية مختلفة في عدة دول و ذلك لبناء الجانب الإطار النظري للبحث وإعداد استبيان البحث الميداني لاختبار فروض البحث في بيئة التدقيق للمستفيدين من خدمة المدقق في محافظة النجف.
- 2- أسلوب الدراسة الميدانية، اعتمدت الهيكلية التي تعكس واقع عمل المدقق ومدى الوفاء لتلبية حاجة متطلبات المجتمع و عوامل النجاح العملية التدقيقية.

### عينة البحث:

تضمنت عينة من مستخدمي القوائم المالية المصادق عليها من مراقب الحسابات في محافظة النجف وهم: العاملين بالمصارف، والعاملين بهيئة الضريبة، الشركات، الهيئات والمنظمات الحكومية

### ثانياً: دراسات سابقة

لقيت موضوع أخلاقيات مهنة التدقيق اهتماماً متزايداً في الأوان الأخيرة نتيجة للالتزامات المالية وتورط كبرى مكاتب التدقيق في قضايا كثر الحديث عن " أخلاقيات " الأمر الذي دفع بالجهات ذات الصلة الى إجراء الدراسات وعقد المؤتمرات وفيما يلي بعض ذلك:

اولاً- دراسة شويلية، عبد الوهاب عبد الرزاق حسن "فجوة التوقعات مدى مسؤولية مراقب الحسابات" وهي دراسة تطبيقية في البيئة العراقية، مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية 2009 بغداد،



تطرقنا هذه الدراسة حول وجود ثغرة في استقراء معلومات التقارير المالية والتي يعزز رأي مراقب الحسابات مدى موضوعية المزايم الاقتصادية الواردة في تلك القوائم المالية، حيث هنالك خلط بين النتائج التي يرغب (يتوقع) المجتمع في الحصول عليها من مراقب الحسابات وبين الأداء الفعلي له وفق معطيات المهنة وتشريعاتها والوقوف عند أسبابها الحقيقية باستخدام أساليب إحصائية.

- 1- يرى الباحث رفع بعض من الحيف الذي يلحق بمراقب الحسابات وإيلائه المنزلة التي يستحقها.
- 2- يرى الباحث عزوف المنظمات الراقية عن ولوج إحدى أهم خصلة لابد لمراقب الحسابات من التحلي بها، تلك هي الالتزام بنهج الله وشريعته السمحاء، فهو إن كان كذلك فسوف يتم ما عليه إنجازها بإتقان وبالتالي رضا الأطراف المباشرة وغير المباشرة.
- 3- لم تأل المنظمات المهنية الراقية جهدها في الاهتمام بتشريع القوانين وسن التعليمات لأجل الارتقاء بالمهنة بما يؤمن دفع الأذى ودرء الضرر عن مستخدمي التقارير المالية ما وسعها ذلك وفي عين الوقت يرفع من شأن من يزاول المهنة ويبعده عن هاوية الانجراف .
- 4- وأما من جهة مستخدم التقارير المالية فهناك يتباين في مفهوم فجوة التوقع عند من يعتقد بها ،بين اختلاف توقعات الطرفين عما يطلبه كل طرف وإن رأي مراقب الحسابات يعزز مصداقية البيانات المالية لما يوفّره من مستوى عالٍ ، وليس مطلقاً من الثقة بأن المعلومات الخاضعة للتدقيق تخلو من أخطاء جوهرية.

ما يود مستخدمو التقارير المالية من الحصول عليه ، وإنما هو ملزم أمام عميله وفق ما اتفق عليه من شروط في كتاب التكليف، وخلصت الدراسة الى :

- \* هناك حيف على المدقق من قبل المنظمات المهنية الراقية، بعدم وضعه بالمكانة التي يستحقها .
- \* تفاوت آراء مستخدمي البيانات المالية منهم مؤيد بان رأي مراقب الحسابات يعزز مصداقية البيانات المالية ومنهم من يرى ان الثقة ليست مطلقة..

تناولت الدراسة تفاوت ما بين آراء مستخدمي البيانات المالية ورأي مراقبي الحسابات و الوقوف على اسباب ذلك التفاوت

**ثانياً: دراسة اللامي،** فائز عبد الحسن جاسم عنوان الدراسة (مدى التزام مراقبي الحسابات بالتشريعات المنظمة للمهنة وانعكاسه على جودة الأداء، هدف الدراسة التعرف على مساهمة وتأثير التشريعات المنظمة لمهنة مراقبة الحسابات والالتزام بها في تطور مهنة مراقبة الحسابات وتحسين جودة الأداء.

خلصت الدراسة الى :

- \* يرى الباحث توافق بين عناصر الجودة التي وضعت من قبل لجنة معايير رقابة الجودة (QCSC) والمتمثلة (بالحياد ، الامانة ، الموضوعية ، وادارة الافراد والقبول والاستمرار في تدقيق العملاء لعملية التدقيق واداء عملية التدقيق والمتابعة او المراقبة ) وبين التشريعات والقواعد والانظمة والتعليمات المنظمة لمهنة مراقبة الحسابات.

\* هناك التشريعات تحتاج الى تعديل فيما يخص الشركات الاجنبية داخل العراق.

تناول الباحث موضوع رقابة الجودة و القوانين والتشريعات التي تحكم المهنة.



**ثالثاً: دراسة أعدت 2008/4/1**، أطروحة تقدم بها اشرف عبد الحليم محمود كراجة قدمت إلى مجلس كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص (محاسبة)

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تفيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني، في الأردن، والتعرف على الوسائل التي تشجعهم على الالتزام بالسلوك المهني، ومن ثم تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن ان تساهم في تطوير تلك الوسائل. تناوت الدراسة أهم الوسائل التي تشجع مدققي الحسابات الخارجيين على الالتزام بهذه القواعد:

- 1- معايير التدقيق الدولية.
- 2- قواعد **السلوك المهني**.
- 3- رقابة الجودة لأعمال التدقيق.
- 4- عملية تدقيق النظير.
- 5- التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.
- 6- التأهيل لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات.
- 7- التعليم **المهني** المستمر.
- 8- المسؤولية القانونية.

**رابعاً : الديراوي**، وسن قاسم قاصد، مدى التزام مراقبي الحسابات بأخلاقيات مهنة التدقيق الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية

**أهداف البحث:**

- . دراسة أخلاقيات مهنة التدقيق وقواعد السلوك المهني .
- \* دراسة مدى التزام مراقبي الحسابات بأخلاقيات المهنة في محافظة البصرة .
- \* دراسة المشاكل التي تواجه مراقبي الحسابات في البصرة .

#### توصلت الدراسة

- 1- الحد من الاجتهادات الشخصية في عمل مراقب الحسابات في القطاعين العام ( ديوان الرقابة المالية) والخاص (مكاتب التدقيق الخاصة) من خلال حثهم على تطبيق القواعد الاخلاقية والمعايير العامة، الامر الذي يقود الى زيادة جودة مخرجات العمل الرقابي المقدم الى الاطراف التي تتعامل مع الوحدة الاقتصادية محل التدقيق
  - 2- تشجع مراقبي الحسابات على الالتزام بأخلاقيات وسلوكيات المهنة
- خامساً- دراسة أعدت 2007/8/10** أعداد ياسر شمس في قواعد وأخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة مدخل عربي ودولي مقارنة (المملكة العربية السعودية - إنجلترا) البحث، تناول أخلاقيات وسلوك مهنة المحاسبة في دولتين رائدتين في المهنة وهما المملكة العربية السعودية وإنجلترا حيث قسم قواعد وأخلاقيات سلوك المهنة في المملكة الى قسمين
- القواعد السلوكية لممارسة المهنة**



تناولت دراسة (تعريف أخلاقيات المهنة) وأسباب بروزها في الآونة الأخيرة، وتحليل أسباب الأزمة الأخلاقية التي تواجه مدققي الحسابات، ومن ثم التطرق إلى قواعد السلوك المهني، والحاجة الماسة للالتزام مدققي الحسابات بها. والغرض من هذا الإطار هو تحديد القضية الأخلاقية واستخدام التصرفات الملائمة تجاه هذه القضية وذلك بناء على القيم الشخصية للمدقق و أخلاقيات المهنة .

سادسا- دراسة أو مدونة إعداد القراء، د. صالح محمد تناول موضوع السلوكيات المهنة أعدت 2009/1/3

تناول الدراسة مهنة المحاسبة وبين أنها في حاجة ماسة إلى من يرفع بمستواها المهني وذلك من خلال كوادرها وحاملي راية المحاسبة فيجب علينا على المحاسبين المزاولين للمهنة الالتزام بمبادئ وسلوكيات وأخلاقيات المهنة لأنه لكل مهنة آداب وسلوك فيجب على المحاسب أن يتحلى بآداب وسلوك المهنة وإن لم يتحلى بها يعتبر ناكب عن السبيل لأنه إذا فرط المحاسب بمبادئ وآداب وسلوك مهنته فمن سوف يعمل ويلتزم بها الغير مهني أن الغير متخصص لذلك كان لمهنة المحاسبة آداب وسلوك يجب على المحاسبين في بقاع العالم الالتزام بها، وإلا كان إخلال بالمبادئ والسلوك المهنية لمهنة المحاسبة.

\* وذلك من خلال الوعي والدراية المستمرة بالتطورات في مهنة المحاسبة بما في ذلك التوصيات القومية والعالمية في مجال المحاسبة والمراجعة والقواعد والقرارات التنظيمية الأخرى المتصلة بالمهنة والمتطلبات القانونية.

وتوصلت الدراسة الى التوصيات الآتية:

\* يجب على مكتب المحاسبة أن يتبنى برنامجاً مصمماً للتأكد من الرقابة على جودة الأداء في العمل المهني بما يتفق مع التوصيات القومية والدولية.

\* يجب على المحاسبين أن يراعوا المحافظة على السرية باستمرار ما لم يحصلوا على رخصة محددة بالإفصاح عن معلومات أو كان هناك واجب قانوني أو مهني بالإفصاح.

نرى ان هذه الدراسة ركزت قواعد السلوك المهني.

سابعا- دراسة : ( Carcello ,Hermanson and Mc Grath: 1992 )

عنوان الدراسة : "العوامل المتعلقة بجودة الاداء في تصورات مراقبي الحسابات ومعددي مستخدمي القوائم المالية".

“Audit Quality Attributes :The perception of Audit partners , Prepares , and Financial statement user”.

ترمي هذه الدراسة الى معرفة تصورات مراقبي الحسابات ومعددي مستخدمي القوائم المالية لعوامل جودة التدقيق وتوصلت الدراسة الى ان هناك اختلاف كبير في تصورات كل من مراقبي الحسابات والمدراء الماليين ومستخدمي القوائم المالية للعوامل المتعلقة بجودة التدقيق، وان هناك عدد من العوامل تعتبر اكثر اهمية في تحديد جودة التدقيق وهي :

- 1- التوافق مع المعايير العامة للتدقيق .
- 2- خبرة مكتب التدقيق .
- 3- تجاوب مراقبو الحسابات مع احتياجات العميل .



نرى ان هذه الدراسة تناولت الى مدى ،الاستجابة مراقبي الحسابات لتوقعات مستخدمي القوائم المالية ،توفير ما يحتاجه مستخدمو القوائم المالية قدر الامكان مع الاخذ بنظر الاعتبار مراعاة تكلفة ما يحتاجه المستخدمون مع المنافع التي يمكن ان تترتب على ذلك .

#### ثامنا - دراسة

(Karcher, Julia, Auditors' , Ability to Discern the Presence of Ethical Problems (Accounting Ethice) Ph.D ,the Florida state University ,1992

القدرة على تمييز القضايا الأخلاقية وتحديدتها

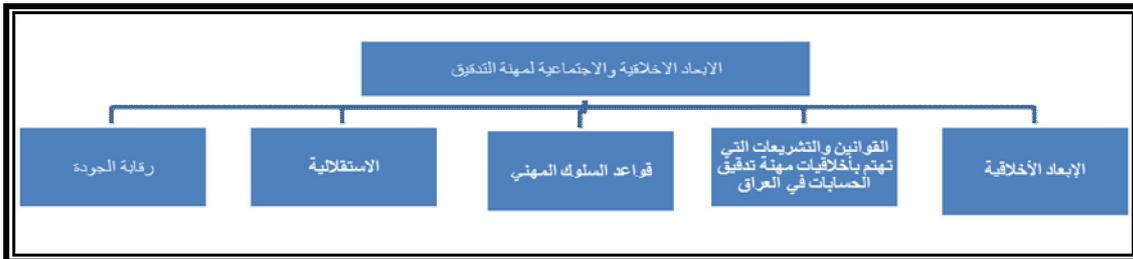
هدفت هذه الدراسة الى الاجابة عن الاسئلة التالية :

- 1- على مدى ادراك مراقبي الحسابات للقضايا الاخلاقية ؟
  - 2- ما العوامل يدركها مراقبي الحسابات عن اهمية القضايا الاخلاقية ؟
- توصلت الدراسة الى التوصيات الآتية:
- 1- ان العوامل الفاعلة والمساهمة في التعرف على القضايا الاخلاقية وتحديدتها محصورة في ثلاثة عوامل هي: طبيعة الموضوع الاخلاقي، ومدى خطورته، وقدمه .
  - 2- ان الموقع الوظيفي والخبرة والاطلاع على قضايا اخلاقية متشابهة والمستوى التعليمي لا يؤثر على شعور المدقق واهتمامه بالقضايا الاخلاقية .
  - 3- ان طبيعة الموضوع الاخلاقي تؤثر بشكل كبير في تحديد نوع ووصف القضايا الاخلاقية واهميتها .
  - 4- ان الموقع الوظيفي لا يؤثر في تحديد القضايا الاخلاقية

نرى ان هذه الدراسة تناولت اراء مراقبي الحسابات بالأخلاقيات التي يجب يمثل لها.

#### المبحث الثاني الإبعاد الأخلاقية والاجتماعية لمهنة التدقيق

ان التدقيق عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الاطراف ،يمكن توضيح ما يتضمنه المبحث بالمخطط التالي:



#### اولا- الإبعاد الأخلاقية

يجدر - بادئ ذي بدء- الإشارة الى انه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الإبعاد الاخلاقية غير انها تمثل المبادئ الاساسية للسلوك الصحيح ،يمكن تعريفها من خلال السلوك للأخلاقي الذي يعني كل ما يفعله الافراد خارج نطاق القيم و العادات و التقاليد المتعارف عليها في عمل او مهنة او مجتمع معين ان عمليات تدقيق البيانات المالية ذات صلة وثيقة بمجموعة واسعة من المستخدمين المحتملين،(3)جمعة ،2009، فإن مسؤولية المدقق لا تنحصر في تلبية الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالعمل أو صاحب العمل فقط، بل تتعدى ذلك إلى العمل على تحقيق مصلحة المجتمع ، لذا على المدقق



ان يأخذ بنظر الاعتبار عددا من المتطلبات الضرورية او المبادئ الاساسية التي تتضمن، النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية اللازمة، السرية، السلوك المهني، والمعايير الفنية. فعلى المدقق ان يعمل بمستوى أعلى من الآخرين ، بالإضافة إلى تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تطوير هذه القواعد في الاتجاه الذي يدعم استقلالية وحيادية المدقق، ذلك بقصد تعزيز ثقة الجمهور وجهات الرقابة والإشراف بالبيانات المالية المدققة و يقدر ما يكسب تلك البيانات مزيداً من الموثوقية التي تؤهلها كي تصبح مصدراً رئيساً للمعلومات التي يعول عليها المتعاملون في أسواق المال لاتخاذ القرارات مقابل إتعاب تتلاءم مع الجهد المبذول.

بما ان مهنة مدقق الحسابات بشكل عام ،هي إنجاز المهام والخدمات المهنية على أكمل وجه طبقاً لسلوك وأخلاق المهنة، وتلبية مصلحة المجتمع كما هو موضح سابقاً. ولتحقيق تلك الأهداف فلا بد من تحقيق الضروريات في التقارير المصادق عليها التالية:

- 1- المصادقية والثقة: ويقصد بها الثقة في المعلومات التي يقدمها.
  - 2- السلوك المهني: ويعني أن العملاء وأصحاب العمل والمستفيدين من الخدمات المهنية يعتقدون بضرورة أن يكون هناك تمييز واضح لمن يمارس هذه المهنة.
  - 3- جودة الخدمات: وتعني ضرورة التأكد من أن جميع الخدمات المقدمة ممن يمارس هذه المهنة قد تم أدائها على أكمل وجه.
  - 4- الثقة: ويقصد بها ضرورة شعور المستفيدين بالثقة بمن يمارس هذه المهنة.
- يمكن تحليل الأبعاد الأخلاقية الى مايلي:

### 1- مفهوم الاخلاق

الاخلاق بشكل عام تختلف عن الاخلاق المهنية ،اذ ان معايير لاخلاق العامة تنطبق على الناس جميعاً داخل هذا المجتمع بغض النظر عن دورهم في المؤسسات الاجتماعية او عن مهنتهم . ولقد وصفها (نجم عبود نجم) (بأنها القيم والمعايير التي يعتمد عليها افراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد او ما هو سيئ، بين ما هو صواب او ما هو خطأ، وهي نتاج تطور تاريخي طويل، وتعد ضرورية في تكوين ذلك المجتمع وفي الاستقرار والمحافظة على حياته) (4)(نجم، 2000)، او انها مجموعة القيم والمعايير التي تحدد السلوك الصحيح والخاطي لدى الموارد البشرية . ويمكن فهمها من خلال منحيين :

- الأول: يهتم بالمعايير والقيم الاخلاقية لأهداف المؤسسات .
- الثاني: على المعايير الاخلاقية والسلوكية الصحيحة المرتبطة بغايات المؤسسة ووسائل تحقيقها .(5) (الغالبى والعامري، 2008) .

عرفت الباحثة ،الاخلاق بانها سلوك صحيح ينفذ وفق القيم والمعايير المتعارف عليها في ذلك المجتمع. ان محور الأخلاقيات (الاداب و السلوك) "Ethics" يتركز في وضع قواعد او مقاييس او معايير الصواب ،وفي نطاق هذه الابعاد يضع الافراد دليل اخلاق مكتوب او غير مكتوب يلزم اعضاء مجموعة معينة باتباع معايير تتفوق على التي ينص عليها القانون المدني، وبالتالي يمكن التعرف على التصرفات الخاطئة ، ونظرا لكون المدقق مسئولاً امام صاحب العمل و الجمهور فيجب عليه الالتزام بمعايير السلوك



التي تدعم الاستقلالية و الحيادية independency و رقي الخلق (Integrity) و الموضوعية (Objectivity) كما يجب المحافظة على سرية العلاقات بينه وبين العميل ،كما يجب ان ياخذ على نفسه مسئولية اداء مهامه المختلفة بكفاءة و مهنية مرتفعة (6) (توماس . 2006 . )

### الأخلاقيات المهنية

اما الأخلاقيات المهنية (آداب المهنة او اخلاقيات الاعمال) فليست معايير عامة للسلوك، بل معايير ادبية او اخلاقية لمهنة معينة او لوظيفة محددة او لمؤسسة او لمجموعة داخل المجتمع. كما ان الاخلاق المهنية هي معايير سلوكية تطبق على هؤلاء الذين يشغلون مهنة معينة.

لأن المجتمع يجعله موضع ثقة في ان يقدم بضائع وخدمات ذات قيمة، ولا يمكن أن تتوفر ما لم يكن سلوكه مغلفاً بمعايير مهنية(7) (رزنيك، ديفيد . بي (2005)، تعبر كلمة "مهنية profession" لوصف مجموعة من الافراد يزاولون عملا فنيا يهدف خدمة مصالح الجمهور في الوقت الذي يسعون فيه كذلك تحقيق مصالحهم الخاصة ،وهي كسب احتياجاتهم المعيشية(8) [مصدر سابق ،توماس 2006] فان المسؤولية التي يتحملها الفرد تجاه كل من يستفيدون من خدماته وذلك من خلال الالتزام بالسلوك الشريف حتى لو كان ذلك على حساب مصالحه الخاصة.

ان رأي المدقق يضيف ثقة على القوائم المالية للرأي العام (المستفيدين من التقارير المالية للمدقق) (حيث أشار مجلس معايير الأخلاق الدولي IESB التابع لمجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين IEAC في كتابه الصادر عام 2005 إلى إن التدقيق مهنة تعتمد على الإحكام الشخصية . الأخلاقيات المهنية فيجب أن تتعدى المبادئ والقواعد الأخلاقية للفرد العادي.

### ت- مهنة التدقيق

ويلصق المجتمع مصطلح المهنة "تأدية خدمة للآخرين"، ويتوقع المجتمع إن يرتبط المدقق بعقد اجتماعي (Social contract) و(ما يميز مهنة المحاسبة هو قبولها لمسؤولية العمل بما يصب في المصلحة العامة(9) الاتحاد الدولي للمحاسبين 2008، أن يتجنب الأعمال التي تسيء لسمعته وسمعة المهنة وعلاقته بزملائه في المهنة.

من هنا فمدقق الحسابات كمهني يقدم الخدمات المهنية التي يجب أن تقدم بأعلى درجة من الكفاءة و المهنية لذا فان مهنة التدقيق تتميز ببعض الخصائص المعينة تتضمن :

- \* إتقان المهنة ويتم ذلك عن طريق التأهيل العلمي و الممارسة العملية.
- \* الالتزام بالقواعد العامة للآداب والسلوك المهني لأداء الواجب نحو المجتمع بكافة فئاته
- \* وان يؤدي هذه الخدمة بمستوى يحظى بثقة جمهورهم .

\* الإفصاح من الضرورة الامتثال للإفصاح العادل والكامل والعرض العادل . إذا كانت المبادئ المحاسبية لا ينتج عنها هذا النوع من الإفصاح ، فإنه لا يمكن للمحاسبين أن يختبئوا وراء ذلك بل أن عليهم أن يذهبوا خلفها ويعملوا على تحقيق الوسائل اللازمة للإفصاح الكامل.

وبما ان المدقق يقوم بالتعبير عن رأيه حول صدق وعدالة القوائم المالية فمن الضروري ان يعتمد على مفهوم العرض العادل والصادق والذي يتعلق بالإفصاح عن طبيعة عناصر القوائم المالية و المعلومات الجوهرية الأخرى التي يراها ضرورية لإعطاء صورة واضحة عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، اذ





أما ما بقصد بمعايير التدقيق :

فقد عرّف (11) (توماس و هنكي، 2009) معايير المراجعة بأنها " عبارة عن الأنماط التي يحتذي بها المراجع في أثناء أدائه لمهنته و التي تستنتج منطقيا من الفروض و المفاهيم التي تدعمها ". و عرّف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA المعايير بأنها " تعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوافر في المراجع و كذلك عن الخطوات الرئيسية لعملية المراجعة اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة و البراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي (12) (مصدر سابق للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2008) عرفت الباحثة المعيار المحاسبي : مبادئ ومفاهيم أساسي تهدف إلى توضيح الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية و تأثير العمليات و الأحداث و الظروف على المركز المالي للمنشأة.

### معايير التدقيق

تعتبر المعايير التدقيق المتعارف عليها الخطوط الإرشادية التي يتم استخدامها لأداء عملية مراجعة القوائم المالية فهي تتكون من ثلاث خطوات أو مراحل متتالية كل منها يتطلب مجموعة مختلفة من معايير التدقيق وهي .

-معايير عامة.

- معايير العمل الميداني.

- معايير إعداد التقارير.

المعايير العامة: لقد تم إصدار المعايير العامة للتدقيق من قبل مجمع المحاسبين في عام ١٩٥٤ وقد ساهمت المعايير في تحقيق "AICPA" القانونيين الأمريكيين المزايا التالية لمهنة تدقيق الحسابات:

- تدعم الثقة في التدقيق كمهنة معترف بها

- تساعد هذه المعايير في جعل مهنة التدقيق ذات كيان مستقل وبدونها تصبح مزاوله المهنة وظيفة غير مفيدة.

في غياب المعايير تصبح مهنة التدقيق غير مكانها الملائم، مما قد يجعل الحكومات تقوم بسن تشريعات وقوانين تحول مهنة التدقيق من مهنة خاصة إلى وظيفة حكومية.

من اجل تقدم المدقق رأيه حول القوائم المالية بشكل محايد ومستقل لا بد من معايير تحكم عملية التدقيق وتأخذ أهداف التدقيق بعين الاعتبار وقد تم إصدار هذه المعايير (13) (الهواري، حمد نصر، وآخرون )

وقد اشار معيار التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC رقم 200 "الاهداف العامة للمدقق المستقل" و اجراء عملية التدقيق وفق المعايير الدولي العمل الميداني، فقد إضافة معيار التدقيق الدولي 300 "التخطيط لعملية تدقيق البيانات المالية" يقوم به المدقق وأن يقوم بالإشراف على مساعديه بطريقة ملائمة، يجب أن يقوم بدراسة كافية لنظام الرقابة الداخلية للاعتماد عليها عند القيام بالاختبارات يجب أن يحصل على أدلة وقرائن إثبات كافية ومقنعة، عن طريق الفحص والملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات.



إن المعيار الثالث: (معيار بذل العناية المهنية اللازمة Due Professional Care) من معايير العمل الميداني ينص على أنه يجب التوصل إلى عناصر إثبات جديرة بالثقة وذلك بالمعينة والملاحظة والتحريات والإثباتات التي من شأنها أن تكون أساساً معقولاً لإبداء الرأي العائد للبيانات المالية التي يدقق (14). (عبد الله، خالد أمين 2010).

معايير إعداد التقارير:

- يجب أن يبين التقرير ما إذا تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- يجب أن يبين التقرير الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية واستمراريتها.
- يجب أن يبين التقرير مدى كفاية المعلومات (الإفصاح عن المركز المالي ونتيجة الأعمال) أو يعتبر الإفصاح كافياً ما لم يذكر عكس ذلك.
- يجب أن يتضمن تقرير المدقق رأي حول القوائم المالية بشكل محايد ومستقل، وفي حالة عدم إبداء الرأي يجب ذكر الأسباب.

ونتيجة للضغوط المتزايدة من الأطراف ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وأجهزة حكومية شكلت عدة منظمات بهدف وضع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وكذلك تهيئة المناخ المناسب لتطبيق هذه المعايير.

4- نظام رقم 3 لسنة 2013 ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات جاء هذا النظام بتعديلات على النظام رقم (3) لسنة 1999

وضع هذا النظام شروط ممارسة مهنة التدقيق وضوابط منح الإجازة لممارسة المهنة للعراقي المقيم والتي تكون وفق الشروط الآتية: (بموجب المادة 7 من النظام اعلاه)

1 - أن تكون حاصلًا على أحد المؤهلات الآتية:

أولاً- شهادة الدبلوم العالي في مراقبة الحسابات من جامعة بغداد أو ما يعادلها .

ثانياً- شهادة عليا في المحاسبة ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها على أن يكون:

1- مارس أعمال التدقيق مدة لا تقل عن سنتين بعد حصوله على الشهادة في ديوان الرقابة المالية أو

2- تحت إشراف مراقب حسابات ويعلم وموافقة المجلس .

3- اجتاز الاختبار بالدروس التي يقرها المجلس ويؤديها مع طلبة المحاسبة القانونية في المعهد

العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

ب - أن يكون قد عمل مراقب حسابات تحت التمرين في ديوان الرقابة المالية أو تحت إشراف شخص

مجاز بممارسة المهنة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ حصوله على التأهيل العلمي المنصوص عليه في

البند 1 من هذه المادة أو من تاريخ اجتياز الاختبار المنصوص عليه في 2 من الفقرة ثانياً من البند 1 من

هذه المادة .

ج - أن يؤدي اليمين التالي أمام رئيس المجلس:

اقسم بالله العظيم أن احترم قواعد السلوك المهني، واتقيد بأحكامها نصاً وروحاً عند ادائي لواجباتي المهنية،

أو من خلال علاقتي بزملاتي في المهنة، والله على ما أقول شهيد

أما المادة 12 فقد نصت على شروط على مراقب الحسابات التزام بها وهي:



- أ- الالتزام بقواعد السلوك المهني ومعايير الاداء التي يعتمدها المجلس في تنظيم المهنة .
- ب- الالتزام بالمعايير الرقابية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق .
- ج- تنظيم المكتب الذي يمارس فيه عمله بما يؤمن حفظ اوراق العمل والبيانات والمستندات المؤيدة لقيامه بمراقبة وتدقيق الحسابات مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- د- تثبيت اسماء وتوابع الاشخاص التابعين له الذين قاموا بمراقبة وتدقيق الحسابات على اوراق عمل المكتب.
- هـ- مسك السجلات والمستندات المحاسبية باعمال المكتب التي تعطي صورة كاملة عن نشاطه ونتيجة اعماله.
- و- عدم الجمع بين اعمال تنظيم الحسابات ومراقبة تلك الحسابات من مراقب الحسابات او شركائه او مساعديه .
- ز - اخبار امانة سر المجلس بعنوانه او اي تغيير فيه خلال مدة لا تزيد على 30 ثلاثين يوما من تاريخ فتح المكتب او تغيير العنوان
- 5- . قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل لسنة 2004
- لقد أوجب قانون الشركات العراقي مسائلة مراقب الحسابات في اي عمل يعد مقصرا ويُسأل عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن الشركة، تلك المسائل جاءت بها المادة (11) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004) وكذلك المادة (13) و المتضمنة الامور التي يُسئل عنها:
- أولاً- مدى سلامة حسابات الشركة وصحة البيانات الواردة في الحسابات الختامية ومدى السماح له بالاطلاع على المعلومات التي طلبها عن نشاط الشركة مع بيان رأيه في تقرير مجلس الإدارة
- ثانياً- مدى تطبيق الشركة للأصول الحسابية المرعية وبشكل خاص تلك المتعلقة بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية وعملية جرد الموجودات والتزامات الشركة.
- ثالثاً- مدى تعبير الحسابات الختامية عن حقيقة المركز المالي للشركة في نهاية السنة ونتيجة أعمالها.
- رابعاً- مدى تطابق الحسابات مع أحكام هذا القانون وعقد الشركة .
- خامساً - ما وقع من مخالفات لأحكام هذا القانون أو عقد الشركة على وجه يؤثر في نشاطها أو مركزها المالي، مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات قائمة عند تدقيق الحسابات الختامية.
6. تعليمات رقم (٨) الإفصاح للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية لسنة ٢٠١٠
- بيانات المالية السنوية للشركة معدة وفق المعايير المحاسبية النافذة ومدققة من قبل مدقق حسابات مستقل ومخول قانونياً في العراق تتضمن ارقام السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة وتتضمن:
- 1- الميزانية العامة.
  - 2- حساب الأرباح والخسائر (حساب العمليات الجارية)
  - 3- كشف التدفق النقدي.
  - 4- الإيضاحات التدقيق الدولية والمعايير الصادرة عن مجلس الادارة المرفقة بالبيانات المالية.



تقرير مدقق الحسابات (يجب ان تكون البيانات مدققة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الصادره عن مجلس المعايير العراقية) (فقرة ج من التعليمات اعلاه) و أي المعلومة الجوهرية: أية قرارات استراتيجية وتطورات جوهرية وأحداث هامة تؤثر على اداء ونشاط وملكية واستمرار الشركة، ومن ثم يكون تأثيرها مباشر او غير مباشر على قيمة وحركة الورقة المالية في السوق.

7. القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 2001.

بدأت دوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول العربية تشترط تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقديم إقرارها الضريبي. ونتيجة للضغوط المتزايدة من الأطراف ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وأجهزة حكومية شكلت عدة منظمات بهدف وضع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وكذلك تهيئة المناخ المناسب لتطبيق هذه المعايير.

8. المنظمات المهنية العربية والدولية التي تؤثر على مهنة تدقيق الحسابات :

لذا لعبت المؤسسات المهنية والمعاهد والجمعيات والنقابات العاملة في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات، دوراً هاماً في تضيق الفجوة بين النظرية والتطبيق، وذلك لما تقوم به هذه المؤسسات من تدريب وتأهيل لتعميق الوعي والمعرفة وتطوير المهارات المهنية للعاملين في مهنة تدقيق الحسابات والمحاسبة، وتأتي أهمية هذه المؤسسات من كونها أسست بمبادرات من العاملين في المحاسبة والتدقيق ومن أساتذة الجامعات المتخصصين ومن المهتمين بالمهنة.

ومن أهم هذه المنظمات ما يلي:

1. مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).
3. لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC).
4. منظمة التجارة العالمية (WTO).
5. الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب. ACPA
6. فريق الخبراء العامل الحكومي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR)
7. الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين التي تأسست 2012
8. نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين .
9. ديوان الرقابة المالية
10. مجلس المعايير المحاسبة والرقابية في جمهورية العراق .

نرى ان لهذه المنظمات و الهيئات الدور الفعل لتعزيز مكانة المدقق المهنية الاجتماعية ،عند التزام بما تُصدره من قوانين و انظمة.

ثالثاً- قواعد السلوك المهني

على المدقق الالتزام بالقوانين والانظمة ذات الصلة، وينبغي ان يتجنب أي عمل يسيء إلى سمعة المهنة، تتضمن مجموعة مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعتبر بمثابة مقاييس للسلوك المهني ومجموعة



قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله، او عند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم.

وقد كون المجتمع وضع فكرة خاصة عن المهنيين وإيمانهم بضرورة الالتزام بالسلوك المهني وأن مسؤولية المهنيين تتعدى المسؤولية الشخصية والالتزام بمتطلبات التشريعات والقوانين لتصل إلى المسؤولية تجاه العملاء والزملاء الممارسين للمهنة والمجتمع مع التمسك بأخلاقيات المهنة وحتى لو كان ذلك على حساب مصلحتهم الشخصية. من هنا يلعب سلوك المدقق المهني دوراً أساسياً في زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية في دقة القوائم المالية. وقد ساهمت الجمعيات المهنية المحاسبية بشكل فاعل في إصدار معايير تم تبنيها من قبل المدققين (15) كراجة. " صمم مجموعة من القواعد لتصبح قواعد مهنية تحت تأثيراً و تشجيع على السلوك السوي للشخص المهني، وتكون واقعية وقابلة للتطبيق في آن واحد، ويترتب على المهنيين الالتزام بالسلوك الأخلاقي الذي يحقق المنفعة للمجتمع، نصت المادة 16 (( يجب أن يتصرف المحاسب المهني بطريقة تتوافق مع سمعة المهنة ويمتنع عن أي سلوك يسيء إلى سمعة المهنة ... )) (16) (IFAC , 2001).

فأن حقيقة قواعد السلوك المهني تؤثر بشكل مباشر على المهنة ودرجة الوثوق بها، تجعل أعضاء المهنة يتقبلون معايير السلوك الأخلاقي بشكل أكثر فاعلية من تلك القوانين الإلزامية (17) (الجوهر، الشجيري، 2002) وتهتم الأخلاق المهنية بشكل أساسي بمبادئ السلوك المناسبة للشخص المهني في سلوكه وعلاقاته مع الجمهور والعملاء وزملائه المهنيين، وتهتم كذلك بقواعد محددة يمكن الاسترشاد بها في الحالات العملية، قواعد السلوك المهني تتضمن مجموعة مبادئ تمثل قيم أخلاقية إذ تعتبر بمثابة مقاييس للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم. (18) الاتحاد الدولي للمحاسبين 2003. من هنا يلعب سلوك المدقق المهني دوراً أساسياً في زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية في دقة القوائم المالية.

ان دور المدقق هو التأكد من صحة وسلامة العمليات المالية والمحاسبية في المنشأة وبالتالي زيادة مصداقية القوائم المالية لها وهذا يزيد من فاعلية هذه القوائم كمصدر للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات . نرى ان التزام مدققي الحسابات بقواعد السلوك المهني من المسلمات إذ ان المسؤولية القانونية والجزائية والمدنية لمراقب الحسابات كفيلة بالتزامه بقواعد السلوك المهني وآداب المهنة. رابعا- الاستقلالية:

لكي تصل مهنة التدقيق الى درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية التي يتم تدقيقها واعتماد هذه القوائم من قبل الجهات المستفيدة منها فمن الضروري ان يتم تدقيق هذه القوائم من شخص يتمتع بالاستقلالية عند ابداء رأيه، خاصة وانه في الغالب هنالك تعارض في المصالح بين الادارة والمالكين، وهذا التعارض يحتاج الى رأي محايد حول عدالة القوائم المالية. (19) (المطارنة، 2006):

على المدقق ان يكون مستقل في الفكر والمظهر عند اداء الخدمات المهنية، والاستقلالية تُعد أحد أهم القضايا التي حضت باهتمام كبير في مهنة التدقيق، إذ إنها تشكل مبدأً أساسياً لوظيفة التدقيق التي يؤديها مراقب الحسابات، فهو مصدر الثقة التي يستمدّها مستخدمو التقارير المالية، ومتى تعرض استقلال





المهارات و الكفاءة : على كافة الافراد عاملين معية المدقق ان يكونوا على علم و درية بالمعايير الفنية وان يتمتعوا بالكفاءة المهنية المطلوبة لإنجاز مهامهم بالعناية اللازمة.  
توزيع المهام: يجب ان يُعهد أعمال التدقيق لمن يمتلك الترتيب الفني و الكفاءة المهنية المطلوبة.  
الإشراف: ينبغي ان يكون توجيه وإشراف و متابعة للأعمال العاملين في مكتب التدقيق على كافة المستويات ، و ذلك لتوفير القناعة المعقولة بان العمل منجز وفق معايير الجودة.(23) (دهمش، 1994)  
التوجيه: يحتاج المساعدين الذين انيطت اليهم الاعمال لتوجيه ملائم بالأمر التي لها علاقة بعملهم و التي تؤثر على طبيعة التوقيت و مدى الاجراءات التدقيقية.

### المبحث الثالث الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة ويتضمن: عينة البحث ، وتحليل المعلومات الخاصة بهم وكذلك يتضمن مقابلات شخصية كما يتضمن الاستبانة التي وزعت على عينة البحث (مستخدمي البيانات المالية) والاختبارات التي اجريت عليها كما يلي:  
اولاً:مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من مستخدمي البيانات المالية في محافظة النجف وفيما يخص مكاتب التدقيق المجازة والتي تزول مهنة التدقيق في حدود التشريعات التي تحكمها وفي اطار المبادئ العامة للمحاسبة والتدقيق، ويتم خلالها فحص ومراجعة حسابات الوحدات التابعة للقطاع الخاص حسب ما يطلب منها يلي تحليل للمعلومات الخاصة بالعينة.  
بلغ عدد استمارات الاستبانة الموزعة على عينة البحث بلغ عدد الاستمارات الموزعة 100 استمارة استبانة.

الاستمارات المستلمة: بلغ عدد استمارات الاستبانة المستلمة (85) وقد تم اخضاع جميع الاستمارات المستلمة للدراسة والتحليل عدد الاستمارات المستلمة 15  
الاستمارات الموزعة وفق الجدول الآتي :  
الاستمارات الموزعة والمستلمة جدول(1)

العينة	العدد الموزع	العدد المستلم	العدد المعتمد	الاستبانة المستلمة
الهيئة العامة للضريبة	11	9	9	2
إدارة الشركة	35	27	27	8
الهيئات والمنظمات الحكومية	25	20	20	5
المقرضين والمصارف	32	29	29	3
المجموع	100	85	85	15
النسبة	%100	%85	%85	%15

أ - عينة الدراسة:عينة الدراسة شملت مجموعة من العاملين في الهيئة العامة للضريبة و إدارة الشركة والهيئات والمنظمات الحكومية والهيئات والمنظمات الحكومية من هم بمستوى اتخاذ القرارو الجدول التالي يوضح ذلك.



جدول رقم (2) توزيع عينة حسب نوع المستخدم للبيانات البحث

نوع المستخدم للبيانات المالية	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
الهيئة العامة للضريبة	9	10,6%	10,6
إدارة الشركة	27	31,8%	42,4
الهيئات و المنظمات الحكومية	20	23,5%	65,9
المقرضين و المصارف	29	34%	100
المجموع	85	100%	

يلاحظ من جدول (2) ان الهيئة العامة للضريبة تشكل 10,6% من عينة البحث وهي ادنى نسبة بينما المقرضين و المصارف هي اكبر نسبة وقد بلغت 34% وادارات الشركات كانت نسبة مقارنة للنسبة السابقة  
ثانيا - الجنس:

جدول (3) توزيع عينة حسب الجنس

نوع الجنس للعينة	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
ذكر	82	96,5%	96,5
انثى	3	3,5%	100

يلاحظ من الجدول (3) ان نسبة الذكور تشكل 96.5%  
ثالثا-التحصيل العلمي

توزيع العينة حسب متغير التحصيل العلمي جدول رقم (4)

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
دبلوم فني	31	36,5%	36,5
بكالوريوس	43	50,4%	87,1
دبلوم عالي و ماجستير	9	11,8%	98,8
دكتوراه	1	1,2%	100
المجموع	85	100%	

ويتبين من الجدول (4) اعلاه ان 50,4% من عينة البحث هم من حملة شهادة بكالوريوس و هي اعلى نسبة تمثل نصف عينة البحث يليها حملة دبلوم فني و 36,5% اما حملة شهادة ماجستير الدبلوم العالي Chartered accountant و 11.8% لحملة شهادة دكتوراه المحاسبة فيما كانت نسبة 1,2% متمثل بالشكل التالي  
3- سنوات الخبرة:

توزيع المجتمع حسب متغير سنوات الخبرة جدول رقم (5)

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية	النسب التراكمية
5سنوات الى اقل من 10 سنوات	12	14,1%	14,1
11سنوات الى اقل من 15 سن	31	36,5%	50,6
16سنة الى اقل من 20 سنة	21	24,7%	75,3
21 سنة فاكثر	21	24,7%	100
المجموع	84	100%	



يلاحظ من الجدول جدول (5) يبين أن 36,5% من أفراد العينة كانت خبراتهم من كانت خبراتهم أكثر من 10 سنوات أي 15 سنة و 24,7% من أفراد المجتمع تراوحت خبراتهم بين 16 سنة إلى أقل من 20 سنة، وكذلك من أفراد المجتمع تراوحت خبراتهم أكثر من 21 سنة أما أقل من 10 سنوات فيشكلون 14%

### ثانيا: الجانب التطبيقي

بقصد تعزيز الجانب الميداني للدراسة حاولت الباحثة التحقق من فرضية الدراسة وفق الأساليب التالية:

### المقابلات الشخصية

تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من (مستخدمي البيانات المالية) القوائم المالية مدراء المصارف والعاملين، الذين بينوا بان التعليمات الائتمان لديهم " تنص مطالبة المقترض فيها ضمانات" ولم تكن القوائم المالية معتمدة بشكل اساسي و الا انها ضمن ما يطلب منهم من مستمسكات. وكانت نتيجة المقابلة مع العاملين في الهيئة العامة للضريبة والذي عرب بوجود مخلفات في بعض القوائم المالية(المدقق) المقدمة لأغراض التحاسب الضريبي لذا يتم التحاسب وفق اسس و الضوابط وضعتها الهيئة العام للضريبة وهذا لا ينكر انهم أشادوا بكفاءة ونزاهة بعض المدققين .

### الاستبانة

في ضوء تحليل نتائج الاستبانة

يتناول هذا القسم من المبحث تحليل ومناقشة نتائج الاستبانة والذي يضم محورين يشكلان اختبار لفرضيات البحث وتحتوي على 22 سؤال يضم المحور الاول المتمثل بالابعاد الاخلاقية و الاجتماعية ويحتوي على 10 اسئلة والمحور الثاني 12 سؤال يمثل أداء الواجب نحو المجتمع بمستوى يحظى بثقة الجمهور بكافة فئاته المتمثل مستخدمي البيانات.

وقد تم اعتماد الاساليب الاحصائية في التحليل متمثلة بايجاد عدد التكرارات والنسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال و ايجاد معامل الارتباط بين فرضيات الدراسة.

اولا. الأساليب الاحصائية المستخدمة لتحليل النتائج

استخدمت الباحثة برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ( Statistical Package for Social Sciences – SPSS ) .

في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الاستبانة، وقد تم استخدام عدة أساليب أحصائية من اجل توظيف البيانات التي جمعها لتحقيق اغراض الدراسة واختبار الفرضيات وفيما يلي تلك الاساليب :

1- تم اعتماد مقياس (Likert) المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل نبد من بنود الاستبانة كما مبين : ( 5 درجات لعبارة أتفق تماماً و 4 درجات لعبارة أتفق و 3 درجات لعبارة أتفق الى حد ما ودرجتان لعبارة لا اتفق و درجة واحدة لعبارة لا اتفق تماماً ) .

2- اساليب الاحصاء الوصفي : تم استخدام الاساليب الاحصائية الوصفية التالية بهدف عرض نتائج الدراسة من خلال :



أ- الوسط الحسابي باعتباره احد مقاييس النزعة المركزية فقد تم استخدامه كمؤشر لتقريب البنود حسب اهميتها من وجهة نظر فئات العينة وتم احتسابه بالنسبة لادارة القياس حسب مقياس Likert عن طريق المعادلة {  $5 / (1 + 2 + 3 + 4 + 5)$  } والبالغ (3)

ب- الانحراف المعياري : وتم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي .

ج- اختبار (t) يستخدم في أنشاء فترات ثقة واختبار الفرضيات المتعلقة بالمتوسطات عندما يكون متباين المجتمع غير معلوم وعندما يكون حجم العينة صغير (  $n \geq 30$  ) .د- النسبة المئوية : حيث تم ايجاد نسبة كل مجموعة من افراد العينة الى مجموع العينة بهدف معرفة الأهمية النسبية لتلك المجموعة.

3-اختبار فرضيات البحث :

من اجل تعزيز الجانب التطبيقي للبحث ولاختبار فرضيات البحث واستكمالاً لمنهجية البحث تم اعداد محورين في استمارة الاستبانة يغطي كل محور جانب من فرضيات البحث وكمايلي:

المحور الاول: الإبعاد الأخلاقية والاجتماعية لمدقق الحسابات أثناء قيامهم بالمهام الموكلة اليهم والمتمثل بالمسؤولية القانونية وقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق التي تعزز عمل المدقق و تشجعهم على التمسك بأخلاقيات المهنة وفي ضوء فرضية.

فئاته:جدول (6)نتائج استمارة الاستبيان المحور الاول

ت	فقرات الاستبانة	اتفق تماما		اتفق		اتفق الى حد ما		لا اتفق		لا اتفق تماما	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
1	إفصاح المدقق بما لا يتعارض مع سرية أعمال العملاء	35,3%	29	41,2%	35	22,4%	19	1,2%	1	-	-
2	يتمتع استقلالية وإبداء رأيه بحياد وإيجابية	45,9%	30	40%	34	12,9%	11	1,2%	1	-	-
3	يعمل المدقق بأمانة واستقامة	38,8%	33	37,6%	32	20%	17	3,5%	3	-	-
4	يسهم أداء العمل بما يتفق مع المعايير التدقيقية التمسك بأخلاقيات المهنة	42,4%	36	31,8%	27	24,7%	21	1,2%	10	-	-
5	إن صفاته الشخصية ( لمراقب الحسابات تؤثر بشكل مباشر على الاخلاق المهنية	28,2%	24	41,2%	35	30,6%	26	-	-	0-	-
6	قدرة المدقق للاستجابة لتوقعات مستخدمي التقارير المالية	50,6%	43	47,1%	40	22,8%	19	3,5%	3	-	-
7	التزامه بالقوانين والانظمة التي تحكم المهنة	43,5%	37	29,4%	25	15,3%	13	4,7%	4	-	-
8	بعض المستفيدين من عملية التدقيق دورا	43,5%	37	28,2%	24	28,2%	24	-	-	-	-



											رقابيا على الاداء ،مما يجعله متمسكا بأخلاقيات المهنة	
0,666	4,02			%2,4	2	%24,7	21	%41.2	35	%31,7	27	9 يتجرد المدقق من المصالح الشخصية عند قيامه بعمله الرقابي
0,526	4,21			-	-	%17,6	15	%43.5	37	%38.8	33	10 تجنب العلاقات التي تفقد الموضوعية والاستقلال

### نتائج الاجابة

فمن خلال نتائج التحليل الظاهرة للفرضية الأولى هناك علاقة وثيقة معنوية بين الإبعاد الأخلاقية ومدقق الحسابات والتزامه بقواعد السلوك المهني والمعايير الرقابية والقوانين التي تحكم ان كان الوسط الحسابي لإجابة العينة بشكل عام اكثر من الوسط الفرضي 3 ويدل على استجابة عينه الدراسة لأنه كلما كان الوسط الحسابي اكبر من 3 دل على استجابة العينة وكلما كان الوسط الحسابي اقل من 3 دل على عدم استجابة العينة.

اذ بلغ اعلى وسط لفقرة يتمتع استقلالية وإبداء رأيه بحياد وإيجابية 4,3 وهذا دليل على اتفاق عينة البحث بشأن صحة الفرضية اي المدقق يتمتعوا بشكل عام بالاستقلالية بعملهم . كذلك يلاحظ ان الانحراف المعياري 0.548 وهو اقل من واحد يدل على تجانس العينة.

التزامه بالقوانين والانظمة التي تحكم المهنة اذ بلغ الوسط الحسابي وهذا دليل على اتفاق عينة البحث بشأن صحة الفرضية اي المدقق 4,26، أي انهم يتقيدون بشكل عام بالمسؤولية القانونية أثناء عملهم وكذلك يلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ كما يلاحظ ان الانحراف المعياري 0,703 اقل من 1 وهذا يدل على تجانس العينة .

صفاته الشخصية لمراقب الحسابات تؤثر على ادائه المهني كانت بوسط حسابي 3,98 وهو اقل متوسط و الانحراف معيار 0,595 كما يلاحظ ان الانحراف المعياري اقل من 1 وهذا يدل على تجانس بسيط للعينة لانه كلما كان الانحراف صغير دل على تجانس العينة.

تم اعتماد الارتباط المتعدد (R) ومعامل التحديد ( $R^2$ ) ومعادلة الانحدار لدعم صحة فرضيات البحث. تم تقسيم عناصر المحور الاول "الابعاد الاخلاقية" الى مجموعتين الاولى تضم الاسئلة تضم (1,2,3,4,7,8,9,10) التي تتعلق بأخلاقيات المهنية والتي تتمثل بالمعايير وقواعد السلوك المهني و القوانين.

اما 5,6، تتعلق بأخلاقيات المدقق الشخصية

. لبيان مدى الارتباط بين الاخلاقيات المهنية وبين ثقة مستخدمي البيانات المالية. تم اعتماد

Independent Samples Test



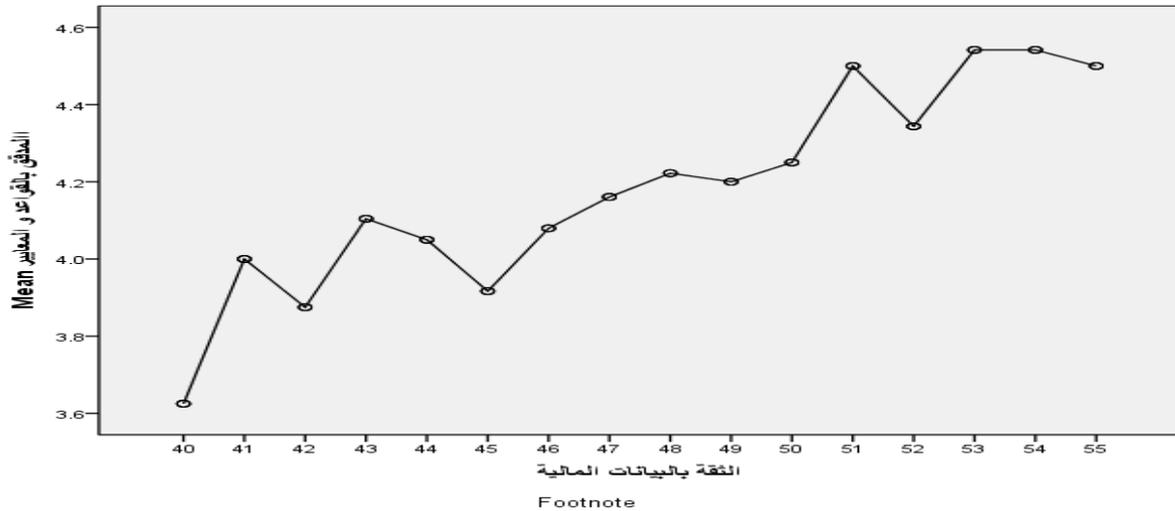
جدول (7) بين معامل الارتباط و معامل الانحدار للمجموعة الاولى الاخلاقيات المهنية وبين ثقة

مستخدمي البيانات المالية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.551a	.304	.295	2.803	.304	36.186	1	83	.000

a. Predictors: (Constant)

ويشير هذا المقياس الى وجود علاقة طردية بين متوسطة المتغيرين للمجموعة الاولى التي تعلق بأخلاقيات المهنية المنصوص عليها ضمن و المتمثلة بالمعايير وقواعد السلوك المهني بين ثقة مستخدمي التقارير المالية حيث كان معامل الارتباط 0,551 وهي نسبة متوسطة وكما موضح في الجدول اعلاه اما معامل الانحدار فقد كان 30,4% اي ان معامل الانحدار ضعيف و الشكل التالي ايضا يبين ذلك الشكل 2 يبين معامل الارتباط ومعامل الانحدار للمجموعة الاولى ( اخلاقيات المدقق المهنية والثقة مستخدمي التقارير المالية



خ - المجموعة الثانية ضمنت الاسئلة (5,6) تتعلق بأخلاقيات المدقق الشخصية وثقة مستخدمي البيانات كانت العلاقة ضعيفة بين المتغيرين اذ لوحظ ان معامل الارتباط ضعيف والبالغة 0,294 كما مبين بالجدول 7 المدرج ادناه اذ ان معامل الانحدار ايضا ضعيف 8,7%

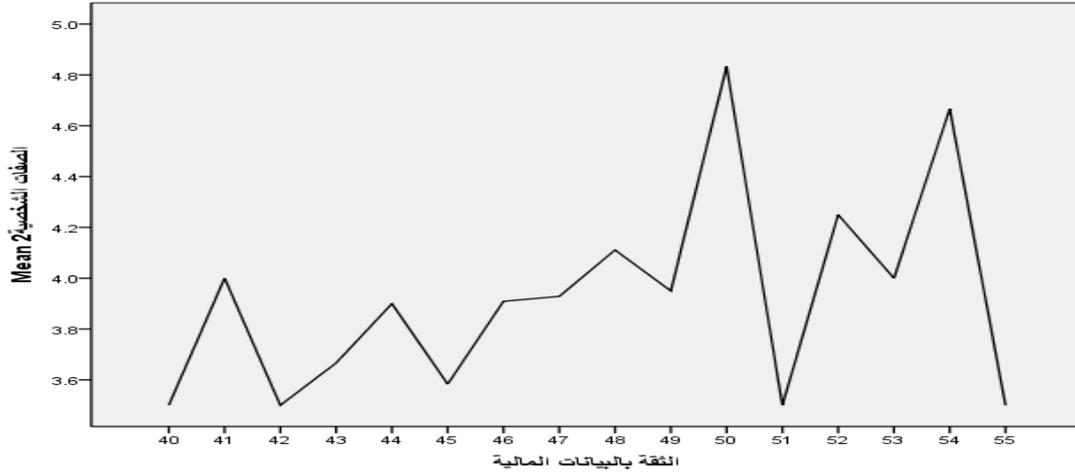
جدول 8 اثر الاعتبارات الشخصية على الثقة بالبيانات المالية

Model	R	R Square معامل التحديد	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.294a	.087	.076	3.210	.087	7.861	1	83	.006

a. Predictors: (Constant), الاعتبارات الشخصية



### الشكل 3 يبين معامل الارتباط ومعامل الانحدار للمجموعة الاخلاق الشخصية و بين ثقة مستخدمي البيانات المالية



المحور الثاني من الاستبانة الفرضية الثانية: أداء الواجب نحو المجتمع بمستوى يحظى بثقة الجمهور بكافة فئاته المتمثل بمستخدمي البيانات يحظى المدقق بثقة الجمهور أثناء أداء الواجب نحو المجتمع بكافة فئاته:

جدول (9) نتائج استمارة الاستبيان المحو الثاني أداء الواجب نحو المجتمع بمستوى يحظى بثقة

ت	فقرات الاستبانة	اتفق تماما		اتفق		اتفق الى حد ما		لا اتفق		لا اتفق تماما	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
1	المعرفة الكافية بشؤون المنشأة محل التدقيق	34,1%	29	34,1%	29	20%	17	11,2%	10	-	-
2	القدرة على تشخيص المشاكل	32,9%	28	45,9%	39	18,8%	16	2,4%	2	-	-
3	اكتشاف التحريف المتعمد للمعلومات المحاسبية	22,4%	19	49,4%	42	18,8%	16	9,4%	8	-	-
4	القدرة على وصف العلاج للمشاكل	24,7%	21	37,6%	32	31,8%	27	3,9%	5	-	-
5	معرفة بقوانين التي تحكم المنشأة	14,1%	12	50,6%	43	23,5%	20	11,9%	10	0-	-
6	كفاءته وخبرته وحرصه في تنفيذ واجباته	31,8%	27	37,6%	32	23,5%	20	7,1%	6	-	-
7	يتمتع بالأمانة والاستقامة	40%	34	38,8%	33	14,1%	12	7,1%	6	-	-
8	يتحمل المدقق المسؤولية اتجاه كل من يستفيدون من خدماته في حالة وجود غش	35,3%	30	38,8%	33	21,2%	18	4,7%	4	-	-
9	أداء العمل بالطريقة التي تحافظ على مصلحة المجتمع	34,1%	29	28,2%	23	29,4%	25	8,2%	7	-	-
10	لا يجمال في الحق ولديه القدرة على المواجهة والتصدي	14,1%	12	54,1%	46	20%	17	11,8%	10	-	-
11	يتمتع المدقق بالكفاءة المهنية والعناية اللازمة	20%	17	55,3%	47	24,7%	21	-	-	-	-
12	ان عمل المدققين ذات جودة عالية	56,5%	48	16,5%	14	17,6%	15	9,6%	8	-	-



المحور الثاني: الفرضية الثانية المتعلقة أداء الواجب نحو المجتمع بمستوى يحظى بثقة مستخدمي القوائم المالية بكافة.

كان الوسط الحسابي لإجابة العينة أكثر من الوسط الفرضي 3 ويدل على استجابة عينه الدراسة لأنه كلما كان الوسط الحسابي أكبر من 3 دل على استجابة العينة وكلما كان الوسط الحسابي أقل من 3 دل على عدم استجابة العينة .

يلاحظ من الجدول رقم (9) أعلى وسط حسابي لفقرة 7 يتمتع بالأمانة والاستقامة كان 4,12 وهو أعلى من الوسط الفرضي مما يدل على استجابة العينة وتأييدها وكان أقل وسط حسابي الفقرة 12 عمل المدققين ذات جودة عالية..3,20 و بالرغم من ذلك إلا أنه أكبر من الوسط الفرضي

ت\_ كما يلاحظ أن الانحراف المعياري أقل من 1 لأغلب الاسئلة وهذا يدل على تجانس بسيط للعينة لأنه كلما كان الانحراف صغير دل على تجانس العينة وكلما كان الانحراف كبير دل على عدم تجانس العينة .

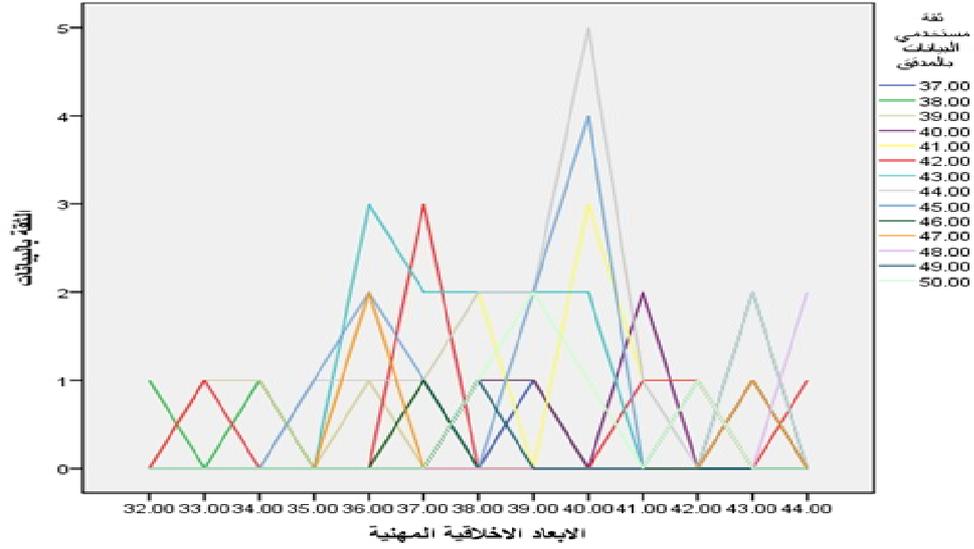
ث - إذ بلغ أقل انحراف للفقرة 11 يتمتع المدقق بالكفاءة المهنية والعناية اللازمة 0,671 أما أعلى انحراف عن السؤال الأخير عمل المدققين ذات جودة عالية الذي بلغ الانحراف المعياري 1,044، مما يدل على عدم تجانس العينة في هذا الموضوع إذ لاحظنا " اتجاه آراء عينه البحث نحو الاتفاق إلى حد ما" وتشير الإجابة إلى ضرورة أن تتضمن درجة أداء المدقق الواجب نحو المجتمع بمستوى يحظى بثقة الجمهور بكافة فئاته المتمثل مستخدمي البيانات. كانت النتيجة مرضية بشكل عام إلا أن تشوبها بعض الاخفاقات من قبل مستخدمي البيانات المالية الذين يشكلون نسبة ضئيلة لذي ، فالنتيجة في صالح مراقبي الحسابات (المدققين)

ج - وليبين مدى الارتباط بين الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية ما بين الثقة بالبيانات المالية لوحظ في الجدول (10) يبين أن الارتباط موجب وجيد إذ يبلغ 63,8% مما يعزز صحة الفرضية

جدول 10 يبين الارتباط الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية ما بين الثقة بالبيانات المالية

	الثقة بالبيانات المالية			الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية		
	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	N	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	N
الثقة بالبيانات المالية	1		85	.638**	.000	85
الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية	.638**	.000	85	1		85

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).



شكل 4 يبين العلاقة ما بين الثقة بالبيانات المالية و التزام المدقق بالقواعد المحاسبية

#### الاستنتاجات:

ولتحقيق أهداف البحث، قامت الباحثة بالاطلاع على عدة دراسات سابقة متعلقة بموضوع بحثها، وقامت بعمل دراسة ميدانية بأجراء مقابلات مع عينة من مجتمع البحث وكذلك اعدت استمارة استبانة هدفت إلى معرفة مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني (التي تؤثر على اخلاق المهنة) في محافظة النجف من وجهة نظر الكل للمهنة، وزعت على مستخدمي البيانات المالية من هم بمستوى اتخاذ القرار.

وقد توصلت الباحثة إلى الاستنتاجات التالية:

#### استنتاجات الجانب النظري

1. فالإفصاح عموماً هو تقديم البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل مضمون وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ولذلك فهو يشمل مستخدمي البيانات المالية
2. ان الاستقلالية والحياد و الايجابية تمثل الفكرة الرئيسية لمدقق الحسابات لأهميتها في عمله كونها حجر الأساس مصدر الثقة التي يستمدها مستخدمو التقارير المالية .
3. ان التزام بالمعايير التدقيق العامة، تعتبر ضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء المهني المطلوبة وتحديد مسؤوليات المدقق المهنية.
4. قواعد السلوك المهني يلعب سلوك المدقق المهني دوراً أساسياً في زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية في دقة القوائم المالية و اساس الالتزام المدقق بأخلاقيات المهنية .
5. أن أخفاق مراقب الحسابات في إبلاغ الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق عن حالات الخلل والتلاعب المكتشفة قد يؤثر سلباً على رأيه من ناحية ويحرمها فرصة تجاوز مشاكلها المالية من ناحية أخرى .
6. أن التزام مراقبي الحسابات بأخلاقيات مهنة التدقيق احد الوسائل المهمة في رفع مستوى المهنة وتعزيز الثقة في عمل المدقق.



7. التأكيد بان المنشأة تعمل وفقا للقوانين، وذلك في حالة عدم التزام المنشأة بالقوانين يؤثر بشكل اساسي على البيانات المالية.
8. ان مفهوم جودة التدقيق يعتبر بُعداً أخلاقياً للمهنة وهو من المفاهيم الحديثة والمتطورة وان الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع قليلة قياسا بالدراسات الاخرى .
9. لا توجد اي رقابة واضحة على مكاتب التدقيق و المحاسبة .
10. ان عدم التزام المدقق بقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية والمحلية، له تأثير كبير في المعلومات التي تظهرها القوائم المالية التي تقوم بتدقيقها، ومن ثم في القرارات التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات.

### استنتاجات الجانب العملي

1. انفقت اغلبية فئات العينة على ان كلا من قواعد السلوك المهني، ومعايير التدقيق الدولية والمحلية، لها تأثير كبير في التزام مراقبي الحسابات بأخلاقيات المهنة وبالتالي وصول المهنة الى المستوى المطلوب.
2. اكدت نتائج الدراسة الميدانية على ان المسؤولية القانونية تلزم مراقب الحسابات بالتمسك بأخلاقيات المهنة
3. ان مدققي الحسابات الخارجيين في النجف يتقيدون بقواعد السلوك المهني الصادرة عن الهيئات المنظمة القانونيين العراقية ، الا ان هناك تجاوز لقواعد السلوك المهني من قبل بعض المدققين كما جاء بأراء العاملين بهيئة الضريبة.
4. لاحظ وجود تفاوت في اراء المستخدمين البيانات المالية من حيث التزام مدققي الحسابات الخارجيين بالقوانين والانظمة التي تحكم المهنة اذ ان الانحراف المعياري ابلغ 0,789 وهو اعلى انحراف عن محور الاول المتعلق الابعاد الاخلاقية
5. وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين الاول يتعلق بأخلاقيات المهنية المنصوص عليها ضمن و بين ثقة مستخدمي التقارير المالية ، حيث كان معامل الارتباط 0,551 اما معمل الانحدار فقد كان 30,4%.
6. وجود علاقة طردية ضعيفة تتعلق بأخلاقيات المدقق الشخصية وثقة مستخدمي البيانات كانت العلاقة ضعيفة بين المتغيرين والبالغة 0,294 و معامل الانحدار ايضا ضعيف 8,7%.
7. وتشير درجة أداء الواجب نحو المجتمع بمستوى يحظى بثقة الجمهور بكافة فئاته المتمثل مستخدمي البيانات وبذات فقرة يتمتع المدقق بالكفاءة المهنية والعناية اللازمة بانحراف معياري 0,671 هناك انسجام في عينة البحث.
8. هناك عدم انسجام في اجابة فئات الدراسة حول السؤال عمل المدققين ذات جودة عالية الذي بلغ الانحراف المعياري 1,044 اكثر من 1 .
9. ملاحظات الباحثة
10. نرى ضرورة التحلي المدققين بالأخلاق المهنية المتمثل بالتزامه بما يحكم المهنة من تشريعات ومعايير وقواعد سلوك مهني و بذل جهد المناسب .



11. نرى ضرورة وجود ضوابط رادعة تحد من اي تجاوزات من قبل المدقق ويعاقب حسب حجم الضرر .
12. ضرورة تفعيل دور نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين وفروعها بمراقبة العاملين في مكاتب التدقيق و التأكيد على تأهيلهم العلمي .
13. لوحظ قلة الكادر المهني والمؤهل المجاز لفتح مكاتب التدقيق الخاصة في محافظة النجف .
14. على نقابة المحاسبين تشجيع العاملين في مكاتب التدقيق من المساعدين و مشاركتهم في دورات تأهيلية و المساهمة مع الجامعات و المؤسسات العلمية الاخرى باعداد برامج تدريبية وتعليم مستمر وكذلك القيام بعملية مراجعة النظير .

### التوصيات

1. على مكاتب التدقيق اختيار المساعدين ممن يتوافر لديهم درجة كافية من التأهيل ومواكبة التطورات الحديثة للمهنة على المدقق .
2. على اصحاب مكاتب التدقيق الأخذ بنظر الاعتبار الكفاءة المهنية للمساعدين القائمين بإنجاز الأعمال الموكلة اليهم .
3. - عند إنفاذ أي عمل إلى المساعدين يجب ان يتم بطريقة توفر قناعة كافية ، بان هذا العمل سوف يؤدي بالعناية المطلوبة من قبل أشخاص يملكون درجات من الكفاءة المهنية المطلوبة في مثل هذه الحالات .
4. - على المدقق وضع برنامج للتدقيق و الالتزام بمحتواه اذ يعتبر برنامج التدقيق من الوسائل المهمة في ابلاغ التوجيهات التدقيقية ، بعبارة اخرى "خطة عمل" .
5. كما يجب على المدقق أن يتبنى برنامجاً مصمماً للتأكد من الرقابة على جودة الأداء في العمل المهني بما يتفق مع معيار الاول من معايير العمل الميداني الصادر عن مجمع الامريكي المحاسبين .
6. ضرورة ان يلتزم المدققون باحترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها عن أعمال العميل أو رب العمل أثناء قيامهم بعملهم المهني ويوجه مساعدي بذلك على ان لا تتعلق السرية بالإفصاح عن المعلومات فحسب وإنما تتطلب أيضاً أن لا يستخدم المدقق أو يبدو بمظهر من يستخدم هذه المعلومات لمصلحته الشخصية أو لمصلحة شخص ثالث .
7. ضرورة المحافظة على استقلالية المدقق، ودعمها بقدر الإمكان من خلال وضع الضوابط والمحددات التي تضمن ذلك .
8. - أن لا يمارس المدقق أي عمل أو حرفة أو نشاط يمكن أن تشوب أمانته أو موضوعيه واستقلاله أو السمعة الطيبة للمهنة وبالتالي تتعارض مع الممارسة العامة لخدمات مهنة المحاسبة .
9. على المدقق تطبيق اجراءات رقابة الجودة، المتماشية مع سياسات واجراءات المؤسسة و بالشكل الملائم عند تدقيق كل منفرد .
10. على مدقق الحسابات الاشراف على عاملين معيته من المساعدين و ان يعد سياسة لتوجيهه وأشراف ومتابعة اعمالهم على جميع المستويات حتى تتوفر قناعه معقولة بأن العمل المنجز يتم بمعايير الجودة المناسبة". (23)(IFAC، 2001:170).



11. عند تطبيق معايير السلوك المهني قد يقابل المدققون مشاكل في تحد من "السلوك الأخلاقي أو التعارض سلوكي، و يجب أن يتبعوا السياسات المعمول في تلك الشركة أو المنظمة" التي تمثل رب العمل والبحث عن حلول لمثل ذلك التعارض.
12. على المنظمات والجمعيات المهنية القيام بالبحث عن وسائل جديدة لضبط أخلاقيات المهنة فضلا عن تطوير وتعديل معايير التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية المعمول بها حاليا بشكل يقلل الخيارات الكثيرة التي تمكن المتلاعبين من استغلالها بشكل مخالف، أو بمعنى آخر تطوير أو إنشاء دستور لأداء وأخلاقيات المهنة.
13. تطوير وإنشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المدققين يلتزمون بأخلاقيات مهنتهم.
14. تطوير وإنشاء وسائل تحدد الأجور أو إتعاب المدققين وتحد من المنافسة غير الشريفة لتفادي التوجه نحو السلوك الأخلاقي.
15. المحافظة على مستوى علمي معين يجب أن يصل إليه مساعد المدقق قبل السماح له بمزاولة المهنة.
16. لا يجوز تقديم أية بيانات من المحتمل أن تؤدي إلى تضليل الشخص العادي أو تؤدي إلى استنتاجات خاطئة.
17. على المدقق ادراك بأهمية الدور الذي يؤديه وما يترتب على ذلك من مسؤوليات قانونية في حال عدم أداءه لوظيفته بشكل سليم يضمن قيامه بأداءه وظيفه بعناية مهنية

#### المصادر حسب و رודה بالبحث

- (1) أ.د. الحياي وليد ناجي . اصول المحاسبة المالية ج 1 ص 27 لسنة 2007 الدنمارك.
- (2) American Accounting Association: Statement of Basic Accounting Theory ,p.1 (A.A.A1966).
- (3) جمعة . احمد حلمي ،تطور معايير التدقيق و التاكيد الدولية (وقواعد الاخلاقيات ا لمهنة) 2009 الاردن ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ص 95
- (4) نجم، نجم عبود (2000)، أخلاقيات الادارة في عالم متغير، ط1، المنظمة العربية للتنمية الادارية، سلسلة بحوث ودراسات، القاهرة. ص 18
- (5) الغالبي، طاهر محسن منصور، والعامري، صالح مهدي محسن (2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. ص 135
- (6) توماس ، وليم و هنكي، امرسون تعريب د. احمد الحجاج و اخرون المراجعة بين النظري و التطبيق ،دار المريخ، 2006 ص 166,164).
- (7) \_ (رزنيك، ديفيد . بي (2005)، أخلاقيات العلم، ترجمة عبد النور عبد المنعم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 316، الرياض ،المملكة العربية السعودية.
- (8) سابق وليم توماس المراجعة بين النظري و التطبيق 2006 ص 165
- (9) الاتحاد الدولي للمحاسبين الاتحاد الدولي للمحاسبين، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، التدقيق 2008، عمان الاردن ص 4



- (10) اسماعيل. حلیم (2010) ، صياغة إطار مفاهيمي للتدقيق في البيئة العراقية.
- (11) توماس ، ويليام و هنكي، امرسون (المراجعة بين النظرية والتطبيق)، تعريب د.احمد الحجاج و الدكتور سعيد كمال الدين، السعودية، 2009، ص52
- (12) الاتحاد الدولي للمحاسبين الاتحاد الدولي للمحاسبين ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
- (13) الهواري، حمد نصر، وآخرون، المراجعة تأهيل علمي ممارسة عملية، مكتبة دعم الكتاب الجامعي، جامعة عين شمس 2000 ص24.
- (14) ( عبد الله ،خالد أمين،، علم تدقيق الحسابات) الناحية النظرية، (والعملية، عمان 2010، 58 ص)
- (15) .كراجه. أشرف عبد الحلیم محمود مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها دراسة ميدانية "
- (16) (الاتحاد الدولي للمحاسبين الاتحاد الدولي للمحاسبين ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 41 : 2001 , IFAC)
- (17) الجواهر، كريمة علي كاظم /الشجيري، محمد حويش علاوي (تنمية الرافدين، مفهوم العدالة في التدقيق ) : دراسة تحليلي العدد 70 سنة 2002 ص255]
- (18) الاتحاد الدولي للمحاسبين الاتحاد الدولي للمحاسبين ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات التدقيق والسلوك الأخلاقي، عمان، 2003، ص 93
- (19) المطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية الطبعة الأولى المطبعة العربية الحديثة دمشق 2006 ص40
- (20) ارنز ولوبك ، المراجعة - مدخل متكامل - كتاب مترجم ، دار المريخ للنشر، السعودية : 2002. 118
- (21) حميدات، محمد محمود، تقييم جودة تدقيق الحسابات في الأردن والعوامل المحددة لها:دراسة ميدانية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة 2002.
- (22) د. جمعة. احمد حلمي ،التدقيق و التأكيد المتقدم. مسئوليات المدقق 2011، ص 230
- (23) الاتحاد الدولي للمحاسبين، IFAC ( 2001 ) ص170.